خلال حفل استقبال ناخبي «الثالثة» في مقره بمنطقة الزهراء

السمكة: حملة المقاطعة ظالمة .. والاختيار الآن بين الاستقرار أو الفوضى

■ علينا الوقوف صفاً واحداً خلف قيادتنا السياسية وممارسة حقوقنا وفق الأطر الدستورية

فارس العبدان

اكد مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة ان قضية المقاطعة حق مكتسب لأي مواطن الا انه من المفترض ان يوظف لصالح الوطن من خلال ممارسة الحق الدستوري في الانتخاب واختيار من يمثله مشيراً الى ان حملة المقاطعة ظالمة للبلد ولأجيال الكويت خاصة وانها تعر في مفترق طرق تتقاذفها الامواج، واما ان تتركها للفوضى والعبثية والغوغائية واما ان نرسوا بها الى بر الامان.

وقال في حفل استقبال ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة الذي نظمه مساء امس الاول في مقره بمنطقة الزهراء اننا مطالبون جميعاً بالعبور بالبلاد من هذا المشهد الاستثنائي الذي تعيشه ودعوات التمرد والفوضى من خلال الوقوف صفا واحدا خلف قيادتنا السياسية التي دعت وفي غير مرة جميع المواطنين الى ممارسة الحقوق الانتخابية وفق الاطر الدستورية.

ولفت الى ان قضية المشطوبين هي قضية فنية بحته اشرف عليها 9 قضاة برتبة مستشارين واستخدموا حقهم كلجنة شكلت بناء على مرسوم ضرورة، كما ان المرشحين المشطوبين قد قاموا بحقهم في اللجوء الى المحكمة الادارية وهي التي ستنصفهم من حيث الحكم اذا كان لهم حق.

وعبر عن تفاؤله بالمرحلة المقبلة من خلال الدفع ببرلمانيين يتمتعون بالكفاءة المدنية وصياغة التشريعات التي من الممكن ان تقفز بالكويت الى الامام وتستطيع ان تسابق الريح اذ ان المطلوب في المرحلة الحالية نقلة نوعية للكويت لتعود لمكانتها الصحيحة وهو حلم سيتحقق.

واشار الى ان لديه عدداً من الاولويات في مقدمتها ترسيخ ثقافة لدولة حديثة مؤكداً انه سيتقدم في حال وصوله لمجلس الامة وبعد القسم مباشرة باقتراح برغبة يطالب من خلاله المجلس بالتوثيق على ميثاق شرف مع الحكومة تختفي من خلاله كل مظاهر الواسطة.

حديث جانبي بين المرشحين سعود السمكة وصفاء الهاشم

السمكة متحدثا في حفل الاستقبال الذي أقامه للناخبين

■ لا يمكن تحريك عجلة الاقتصاد في وجود جهاز وظيفي مترهل ينخره الفساد من كل جانب

■ قرارات سمو الأمير أعادت هيبة الدولة وعلى المواطن تحمل مسؤوليته بالمشاركة الإيجابية

وقال انه لا يمكن تحريك عجلة الاقتصاد ونحن امام جهاز وظيفي مترهل ينخره الفساد من كل جانب وحتى نحقق طموحنا في الاصلاح لابد من معالجة هذه الاشكالية حتى نستطيع ان ننمي البلد مؤكداً ان فاقد الشيئ لا يعطيه ملخصا اولوياته في ميثاق شرف يضع فلسفة جديدة للتعاطي في العمل التشريعي والرقابي ومعالجة الجهاز الوظيفي بحيث يصبح قادراً على تنفيذ كافة خطط التنمية.

واوضح ان للمرأة نصيبها من برنامجه الانتخابي اذ انه وبعد ان اعطيت حقها في الترشيح والانتخاب اصبحت شريكة للرجل في كل مناحي الحياة، وانا احدها على القيام بدور فعال في تنمية المبادئ الديموقراطية ودور فعال ايضا في ارساء النظام الدستوري خاصة وانها تشكل نسبة تفوق تعداد الرجال داعيا المرأة الى ممارسة حقها ترشيحا وانتخابا، معبرا عن فرحته بنيل المرأة حقوقها السياسية مطالبا اياها في ان يكون لها دور فاعل في المشهد السياسي.

ولفت الى ان الحكومات المتواترة والمتعاقبة على الكويت عاثت فساداً في الارض وهي من صنعت هذه المجالس المعوقة للتنمية بسياساتها العرجاء اذ صنعت نائب الخدمات واستقطبت بعض النواب وعطلت الدور الرقابي للمجلس واستخدمت نفوذها في السلطة المطلقة ووظفتها في جعل الكثير من النواب يأتمرون بأمرها وهو الذي افرز الفساد الذي نعاني منه اليوم وهذه المراوحة والموضع الخاطئ، مما شكل تركة كبيرة عانى منها هذا العهد.

وقال بعد نفاد صبر القيادة السياسية اضطر سمو الامير الى النزول الى الميدان وخوض المعركة بحكمته متخذاً قرارات تاريخية على رأسها مرسوم الصوت الواحد مشدداً على ان نزول سموه الى الميدان اعاد الى الدولة هيبتها مطالبا المواطن الكويتي بتحمل مسؤوليته والحفاظ على الهيبة خاصة في ظل المناشدات المتكررة لسمو الامير بممارسة الحقوق وتحمل المسؤولية الوطنية وان يوصلوا الى البرلمان من يجدوا فيه الكفاءة والامانة، وبالتالي فإن ذلك خيار مستحق متمنيا الكف عن التنظير وممارسة الحقوق على الصعيد الميداني كوننا سئمنا الاحتقانات والازمات وسئمنا من مسلسل الفساد الذي لن ينهيه الا المواطن.

واضاف ان سمو الامير هو رئيس الدولة ومكانته تحتم علينا السمع والطاعة، مستشهداً بكلمة سموه عندما اكد خلالها متسائلاً هل عندما ندعو الى الانتخابات وترسيخ المبادئ الديموقراطية فهل يكون في هذه الدعوة ارتكاب لجريمة مؤكدا ان من يرتكب جريمة هو المقاطع ومن يدعوا الناس الى المقاطعة مبينا ان ما يحصل من البعض يعد عصيان للدولة ورئيسها ونحن لا نملك امام دعوات سموه الا المشاركة وتلبية الدعوة كون ذلك يمثل الشرعية.

وطرح السمكة عدداً من التساؤلات مؤكداً انه سيجيب عنها في ندوته القادمة في الاسبوع المقبل لخصها في ما هو المطلوب من الدولة الدستورية والمدنية وما هو مفهوم المواطنين للمبادئ الديموقراطية وما هي نظرتنا للحراك الذي تشهده الساحة السياسية وكيف نقيم الوضع السياسي القائم مطالبا الجميع من الناخبين والمرشحين بالالتفاف حول سمو الامير الذي يمثل الشرعية الدستورية بالمشاركة في الانتخابات واختيار من يمثلهم في المجلس المقبل.

■ متفائلون بوجود برلمانيين يتمتعون بالكفاءة المدنية وصياغة التشريعات

أوضح أن مشاكلهم لا يمكن حلها إلا بتبني سياسات اقتصادية جديدة

حاجية: الحكومة مطالبة بتوفير الفرص اللازمة لتأهيل الشباب

دعا مرشح الدائرة الثالثة الدكتور علي ابراهيم حاجية الحكومة ممثلة بكافة قطاعاتها الى تنمية الشباب ضرورة العمل على توفير الفرص اللازمة لتاهيل الشباب بالشكل المطلوب لمواجهة متطلبات الحياة.

وقال في تصريح صحافي ان مجلس الامة ايضا معني بهذه القضية ولابد ان يتكاتف كل من المجلس والحكومة لإصدار التشريعات اللازمة لتنمية الشباب، لافتا الى ان الشباب الكويتي هم الثروة الحقيقية التي يجب الاهتمام بها والحفاظ عليها والعمل على تنميتها في ظل التحديات التي تواجه الكويت والمجتمعات المحيطة بها.

واضاف حاجيه ان التحديات المحيطة وفي ظل الازمات التي تتعرض لها المنطقة وفي ظل استمرار تراجع الاقتصاد العالمي ومعدلات نموه وفي اطار التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الحالي حيث تشير احدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية الى ان معدلات البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بلغت حوالي 25 في المئة عام 2012 ومن المتوقع ان تصل الى 27 في المئة بحلول عام 2017.

واوضح حاجية ان هذه الارقام المرعبة يجب التعامل معها بكل جدية وهو ما يعني ان اكثر من ربع طاقة الشباب معطلة ولا يتم الاستفادة من طاقاتها.

واكد ان الحكومات الكويتية المتعاقبة لم تتمكن بالدرجة الكافية في استغلال هذه الثروة الكبيرة من خلال وضع سياسات وبرامج محددة وايجاد فرص عمل لها لتحويلهم الى طاقة منتجة لتصبح هي المحرك الاساسي والرئيسي للنمو والتنمية في الكويت.

علي حاجية

ولفت الى ان مشاكل الشباب لا يمكن حلها الا من خلال تبني سياسات اقتصادية في المقام الاول تهدف الى العمل على تشجيع النمو الاقتصادي والاجتماعي ومنح المزيد من الفرص لزيادة قدرة الشباب على ايجاد عمل حقيقي والسعي لتشجيع العمل الحر ودعم مبادرات الشباب وافكارهم، مشددا على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادة وتنشيط الحركة الاقتصادية.

وشدد حاجية على ان الكويت وبما تتمتع به من امكانات مادية وبشرية وكوادر وطنية مخلصة لديها القدرة على تحقيق اعلى معدلات النمو في كافة المجالات.. واشار حاجيه الى مبادرة سمو امير البلاد في مؤتمر القمة الاقتصادي العربي الذي عقد في الكويت عام 2009 والتي تهدف الى تاسيس الحساب الخاص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 2 مليار دولار امريكي وتخصيص 500 مليون دولار مساهمة من دولة الكويت في رأسمال الصندوق.

وقال ان الكويت وبما لديها من افكار وامكانات لابد لها ان تنطلق لاحداث التنمية الشاملة لرجال المستقبل، داعيا الى ضرورة وضع خطط عمل مرتبطة بجدول زمني محدد وبرامج عملية للنهوض بالشباب وتنميتهم.

ممارسة الحريات لا تكون في الشارع ويجب أن يتوافر فيها احترام الرأي الآخر

فيصل الهاجري: ديمقراطية الأغلبية المبطلة إقصائية

فيصل الهاجري

اكد مرشح الدائرة الخامسة فيصل محمد الهاجري ان الديمقراطية الصحيحة يجب الا تمارس في الشارع ويجب ان يتوافر فيها احترام الراي والراي الآخر، مشيرا إلى ان ديمقراطية الأغلبية لابد من ان تكون في حكم الأغلبية ذاتها لا ان تكون اغلبية إقصائية تطبق اجندتها على الاخرين فقط، وبين الهاجري ان الواقع السياسي يشير إلا ان مجلس الأمة يتكون من خمسين عضوا يمثلون الشعب الكويتي كافة بجميع أطيافه، وليس 36 عضوا فقط، مشيرا إلى ان الأغلبية في المجلس المبطل اجتمعت ووضعت 28 اولوية في قمة الإبداع على ان تكون كل سبعة أولويات في شهر إلا ان ذلك لم يحصل ولم يطبق على ارض الواقع فعليا.

وقال الهاجري ان ما يحدث في الكويت هو تعطيل للتنمية والاقتصاد وتشويه لصورة الكويت رغم ان الكويت من الدول التي يضرب بها المثل، مشددا على ضرورة الحفاظ على نعمة الأمن والأمان.

المري: إعادة المؤسسة التشريعية إلى دورها الحقيقي على رأس أولوياتي

ناصر المري

اكد مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبدالمحسن المري الانتخابات تاتي في ظرف دقيق يمر به الوطن وستكون نتيجتها مفصلية في تحديد إلى اين نسير هل نريد البناء وإضافة صفحات مضيئة إلى تاريخ الكويت الحافل من اجل ابنائنا، ام العودة إلى نفس المربع الذي ندور فيه منذ 6 سنوات ونضيع فرصة اخرى للخروج من هذا النفق، موضحا ان الانتخابات الحالية ليست مجرد منافسة على برامج مرشحين وإنما اختيار بين رؤية تدعم الاستقرار والبناء والعمل من اجل كويت المستقبل.. ورؤية اخرى تضع العراقيل وتجر البلاد إلى فوضى وحالة من عدم الاستقرار.

وقال ان المواطن الكويتي في كافة المحن والأوقات الصعبة اثبتت ناصية الحل والخروج من أي نفق لذلك الرهان على الناخب الكويتي كبير جدا وكلي ثقة انه لن يخيب ثقة صاحب السمو امير البلاد عندما اوصى المواطنين بالمشاركة وانتخاب الأفضل حتى تنطلق الكويت وتعود إلى مجدها العتيد.

واوضح المري انه في حالة نال ثقة الناخبين فسيعمل على إعادة المؤسسة التشريعية إلى دورها الحقيقي الدور المعبر عن احتياجات ومطالب الموطن وخدمة المصلحة العامة للوطن من خلال التركيز على التشريع المحقق للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والكفيل بتطوير الخدمات العامة في الصحة والإسكان والتعليم وتطوير وتحديث المرافق ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت هناك إرادة في التعاون الإيجابي مع الحكومة بدلا من حالة الصراع والمواجهة مشددا على ان مجلس الأمة ليس مخفرا للتحقيق ولا ميدانيا لتصفية الحسابات السياسية وإنما مؤسسة للتشريع المحقق لمصلحة الوطن والمواطن وللرقابة على أعمال الحكومة بما يصون ويحافظ على المال العام.

الماجد: تداخل صلاحيات السلطتين سبب التوتر السياسي

يوسف الماجد

أشاد مرشح الدائرة الثانية يوسف سلطان الماجد بما دعا إليه سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في خطاباته الأخيرة نحو تحسين نوع العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، مؤكداً بأن هذا الأمر الذي بدا شبه مستحيل من خلال ما شهدته الساحة السياسية الكويتية في السنوات الأخيرة يستوجب التوقف عنده للبحث في أسبابه الحقيقية دون مواربة أو مجاملة والعمل على إيجاد الحلول المنطقية والعملية لفك شيفرة هذه العلاقة المتأزمة.

وأضاف الماجد خلال استقباله مجموعة من ناخبي الدائرة الثانية بمقره في القادسية بأن الحل يكمن بالطبع في إزالة الأسباب التي تؤدي إلى التوتر وهي بالأساس تداخل الصلاحيات وعدم الفصل بينها بشكل واضح، بالإضافة إلى غياب الأطر الزمنية عن البرامج الحكومية التي يراها الناس ككتل هلامية غير واضحة المعالم ولا تعدو كونها مقالات إنشائية وضبابية لا يحكمها الزمن أو آليات التنفيذ.

وأشار الماجد في تصريح له إلى أن عدم تجانس الحكومة مع المجلس يعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لتوتر العلاقة أيضا حيث أن الحكومة بمعظمها يتم تشكيلها بالتعيين ولا تخضع إلى المصادقة من قبل المجلس بشكل حقيقي كما هو الحال في معظم ديموقراطيات العالم.

وبين أن الحكومات في معظم دول العالم تنال الثقة من المجالس النيابية بناء على برنامج حكومي واضح تتقدم به الحكومة في جلسة المصادقة، مستغرباً أن تنتظر المجالس فترات طويلة دون أن يكون للحكومة برنامج واضح وقابل للتنفيذ وفق خطوات ومراحل مرقمة ومزودة بجدول زمني.

كما بين الماجد أن المشكلات ذات الطابع السياسي بشكل خاص أو أي طابع آخر بشكل عام يتم حلها في أماكن مخصصة لها، وليس الحل بالنزول إلى الشارع وتضليل الرأي العام وتجييش الناس وتعطيل الدولة، مؤكداً بأن ما حدث في الكويت في الفترة الأخيرة زاد من انعدام الثقة بين المواطن والحكومة من جهة والمواطن ومن يمثله من جهة أخرى.

وختم الماجد مشدداً على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الدستورية والسياسية والقانونية التي حصل عليها المواطن لأنها نتاج سنوات من العمل المؤسسي الكبير والرفيع قامت به الكويت وسبقت كل من حولها من الدول، مشيراً إلى أن الدستور يعدل نفسه من خلال نفسه ولا حاجة لاتباع أي وسيلة أخرى للتعديل لأن الطريق موجود والقنوات موجودة، فلماذا نسير على التراب ونترك الطريق المسلوي السليم؟!

وعن الواقع الاقتصادي قال الماجد إن ما يشهده الواقع الاقتصادي في الكويت من تراجع وتدن في الأداء يعكس بشكل جلي وواضح الحاجة الملحة لتشريع الكثير من القوانين الجديدة التي تتماشى مع متطلبات النهضة الاقتصادية الحقيقية مع تفعيل ما يلزم هذه القوانين من تسهيلات اقتصادية جاذبة، مؤكداً بأن رجال الأعمال الكويتيين أثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك بأنهم قادرون على الإنتاجية وتحقيق مستويات عالية من الربحية في أصعب الظروف من خلال النجاحات التي يحققونها خارج الكويت على المستوى الإقليمي والعالمي.